

**" المعلومات وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات"
مع الإشارة إلى الدول العربية**

إعداد

د. طارق نوير

tnouiar@idsc.net.eg

خبير اقتصادى

معهد التخطيط القومى

جمهورية مصر العربية

مارس 2009

هيكل الدراسة

صفحة	الموضوع
3	ملخص الدراسة
4	(1) مقدمة
5	(2) اقتصadiات المعلومات ، وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات نظرة مفاهيمية
5	1/2 : اقتصadiات المعلومات
6	2/2 المعلومات ودورها في كفاءة عمل الأسواق ، وفعالية المؤسسات
6	1/2/2 : المعلومات وكفاءة عمل الأسواق
8	2/2/2 : المعلومات وفعالية عمل المؤسسات الحكومية
12	(3) تقييم الأنظمة الإحصائية وحالة الإحصاءات في الدول العربية
12	1/3: التزام الدول العربية بالمبادئ الإحصائية الأساسية للأمم المتحدة
14	2/3: التزام الدول العربية بالمعايير العام والخاص لنشر البيانات (GDDS) ، (SDDS)
14	3/3 : تقييم وضع الدول العربية في مؤشر القدرة الإحصائية Statistical Capacity Indicator
16	4) تقييم كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية
16	1/4: أوضاع الدول العربية في مؤشرات الحرية الاقتصادية
17	2/4: أوضاع الدول العربية في مؤشرات سهولة أداء الأعمال
19	3/4: أوضاع الدول العربية في مؤشرات الفساد وفاعلية الحكومة
20	4/4: مؤشرات الحكومة والأخلاقيات المؤسسية
22	(5) العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات في الدول العربية
25	(6) النتائج والتوصيات
27	(7) قائمة المراجع

ملخص الدراسة

يعد وجود الأسواق الكفؤة ، والمؤسسات الفاعلة من الشروط الضرورية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وتعتبر المعلومات مكوناً رئيسياً هاماً لتفعيل مفاهيم اقتصاديات السوق ، خاصة في ضوء عولمة الأسواق وتحرير التدفقات السلعية والرأسمالية ، والزيادة المختلطة في التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتوسيع حجم القطاع الخاص في المجتمع. وكذلك فإن للمعلومات دوراً هاماً لقيام الحكومة بدور المنظم لأحوال السوق من خلال مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والرقابية المختلفة.

وفي ضوء الارتباط الوثيق بين المعلومات وكفاءة الأسواق والمؤسسات ، سعى فرع "اقتصاديات المعلومات" إلى تلقي "النفس" الذي يحدث في توافر المعلومات بالكمية والكيفية المطلوبة ، لإنتمام التبادلات والمعاملات في الأسواق بين الأطراف المختلفة ، من خلق "الحوافر" والدوافع لديهم للإفصاح عن هذه المعلومات ومقابلها وصوتها ، بما يتحقق تعظيم المنافع لكافة الأطراف ويراعي الكفاءة الاقتصادية ، والتخصيص الأمثل للموارد.

تحدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل كل من الأسواق والمؤسسات مع الإشارة إلى الدول العربية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية ليست كتلة إحصائية واحدة متجانسة في أدائها الاحصائي ، فبعض الدول العربية حقق أداء احصائي أفضل من البعض الآخر ، ولا تزال الأنشطة الإحصائية في بعض الدول العربية تعانى من مجموعة من نقاط الضعف وأوجه القصور ، سواءً فيما يتعلق بجودة وشمول المنتجات والخدمات الإحصائية والمعلوماتية ، أو بالنسبة لسلامة الإطار المؤسسى والتشريعى الذى تعمل من خلاله هذه الأنشطة ، بما يؤدى إلى عدم تحقيق الاستفادة المثلى من صناعة الإحصاء والمعلومات لمساعدة صانعى السياسات ومتخذى القرارات ، ودعم مسيرة وجهود التنمية. كما أظهرت مؤشرات قياس كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، ان بعض الدول العربية - وخاصة الدول العربية صغيرة الحجم ، ودول مجلس التعاون الخليجي - حققت وضعاً جيداً ، بالمقارنة بباقي الدول.

وعلى الرغم من أن كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية تتأثر بمجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية - بخلاف دور الإحصاءات والمعلومات - ، إلا أن القدرات الإحصائية والمعلوماتية لها اثر هام مباشر على فعالة أداء الحكومة ، حوكمة المؤسسات ، وربما بشكل غير مباشر على كفاءة وفعالية الأسواق متمثلة في الحرية الاقتصادية وأداء الأعمال.

وتخلص الدراسة ، أن الدول العربية إذا ما قامت بإجراء تحسينات في منظومة الإحصاء والمعلومات ، فإن ذلك سوف يعود بالإيجاب وبشكل قوى على كفاءة الأسواق والمؤسسات بها ، وخاصة فيما يتعلق باستكمال باقى الدول العربية جهودها نحو إعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات والمعلومات. مع ضرورة توجيه صانعى السياسات الإحصائية في الدول العربية نحو إتباع مبدأ لامركزية النظام القومى للإحصاء والمعلومات ، لتحقيق المزيد من الكفاءة والفاعلية له. إلى جانب ضرورة إدماج القطاع الخاص في صناعة الإحصاء والمعلومات في الدول العربية ، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً بارزاً في مجتمع المعلومات، حيث أنه هو المصدر الاساسى للبيانات في ظل اقتصاد السوق، وفي نفس الوقت هو المستهلك لجزء كبير من البيانات، والمستثمر الرئيسي في التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة على جميع الأنشطة الإحصائية في الدول العربية.

(1)

مقدمة

يعد وجود الأسواق الكفؤة ، والمؤسسات الفاعلة من الشروط الضرورية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فكفاءة الأسواق تتطلب ضرورة توافر المعلومات الكاملة - أو العلم التام - إلا أن الواقع يشير إلى أن أطراف علاقة التبادل أو التعامل قد يعانون مما يسمى نقص المعلومات Incomplete Information ، وفي أوضاع أخرى يعانون مما يسمى بمشكلة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry . بما يؤثر على عمل آليات السوق وإحداث تشوهات فيه ، بحيث لا تقوم قوى العرض والطلب بإصدار الإشارات السعرية الصحيحة ، أو ما يعرف بظاهرة عدم كمال الأسواق imperfection of the markets .

وبالنسبة لفعالية عمل " المؤسسات " ، فقد أكدت تجارب التنمية ان نوعية المؤسسات السائدة في المجتمع لها دور اساسي وفعال في التأثير على الأداء الاقتصادي للدول ، الا انه في ظل عدم كمال المعلومات ، والسلوك الانتهازي المحتمل تصيب هناك تكلفة إضافية مصاحبة لإنعام المعاملات المختلفة ، ويصبح الدور الفاعل للمؤسسات ، هو العمل على تخفيض ذلك التكلفة بما يؤدي إلى تشجيع قيام المعاملات الاقتصادية المختلفة ، وتحقيق النمو الاقتصادي ، وكفاءة تخصيص الموارد. وذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق والمشاركين فيها وإتاحتها للجميع.

ونظراً لأن الدول العربية تتبادر من حيث انجازاتها التنموية وتحولها إلى اقتصاديات السوق ، فإن بعضها حقق نجاحات ملموسة في مجال تحسين أنظمتها الإحصائية ، وإنتاج إحصاءات ومعلومات جيدة ، ولايزال البعض الآخر يسعى جاهداً إلى تحقيق هذه الأهداف.

وعليه تهدف الدراسة المقترحة إلى تحليل العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل كل من الأسواق والمؤسسات مع الإشارة إلى الدول العربية ، حيث تستعرض الدراسة بعد المقدمة ، اقتصاديات المعلومات ، وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات في القسم الثاني ، ويركز القسم الثالث من الدراسة على تقييم الأنظمة الإحصائية وحالة الإحصاءات في الدول العربية ، ثم يتناول القسم الرابع تقييم كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، ويركز القسم الخامس على فحص العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات في الدول العربية.

(2)

اقتصاديات المعلومات ، وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات نظرة مفاهيمية

يتناول هذا الفصل نبذة عن "اقتصاديات المعلومات ، ودور المعلومات في كفاءة عمل الأسواق ، وفعالية المؤسسات ، وذلك على النحو التالي:

1/2 : اقتصاديات المعلومات

ظهر فرع اقتصاديات المعلومات (Information economics) والذي ساعد على دراسة وتوقع السلوك الاقتصادي للفرد والمنشأة ، من خلال إدخال دور المعلومات في التحليل الاقتصادي ، وبيان مدى تأثير المعلومات على سلوك الفاعلين الأساسيين في الاقتصاد ، وعلى اتخاذ القرارات الاقتصادية ، بحيث يمكن تصميم سياسات اقتصادية واتخاذ القرارات التي تؤدي إلى قدر أعلى من الكفاءة. وأيضاً عالج هذا الفرع الأوضاع التي تسود فيها معلومات ناقصة "غير كاملة" ، أو وجود معلومات لدى طرف معين من أطراف التبادل ، ويقوم بمحاجتها عن الطرف الآخر - بما يعرف بعدم تماثل المعلومات - من خلال توليد "الحوافز" المتعددة للإفصاح عن هذه المعلومات.

ومن أهم الموضوعات التي عالجها فرع اقتصاديات المعلومات ، دراسة ما يسببه نقص المعلومات من فشل السوق. ويقصد بفشل السوق الوضع الذي لا تكون فيها عمليات التبادل فيه قادرة على تمكين الأفراد من اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تعظيم المنفعة وتعظيم الأرباح. فالسوق في النهاية وعاء للمعلومات ، فإذا لم تكون المؤشرات التي يرسلها السوق ومن أهمها السعر إلى المتعاملين دقيقة ومفيدة ، فإنه لن يقوم بوظيفته على الوجه المطلوب¹.

وقد اعتمد التحليل الاقتصادي في أكثر جوانبه على فرضية "المعلومات التامة" أو Perfect Information ، أو Perfect Knowledge. حيث يقوم التحليل الاقتصادي الجرئي على افتراض أن جميع الأفراد الذي العلم التام تربطهم علاقات اقتصادية لديهم العلم التام ، ولديهم اعتقاد متماثل حول الأمور التي ستقع في المستقبل ، والتي تكون ناتجة عن القرارات التي يتخذها هؤلاء الأفراد. وهناك شروط لتحقيق وضع العلم التام ، منها : عندما يعلق الأفراد ذوي العلاقة احتمالاً موجباً لأمر سيقع في المستقبل يكون ناجحاً عن قرارات يتخذونها هم أو يتخذها غيرهم ، أو عندما يعلم الجميع عملاً كاماً القيمة الحالية للدخل المتولد في المستقبل والأسعار السائدة في المستقبل.

ويستخدم مفهوم "المعلومات التامة" في الاقتصاد ليصف الوضع الاقتصادي الذي تكون فيه "المعرفة" عن أحد المشاركين في السوق متاحة لكل اللاعبين أو المشاركين الآخرين ، فكل لاعب يعلم العوائد والاستراتيجيات المتاحة لللاعبين الآخرين². وإذا كان السوق لا تتمتع بمعلومات تامة ، فإن الأطراف لن تستطيع التنبؤ بالأفعال أو ردود الأفعال لبعضهم البعض. وتعتبر المعلومات التامة واحدة من الشروط المسبقة النظرية لعمل السوق بشكل تنافسي وكفاء ، حيث يتخذ كل طرف من أطراف السوق قرارات رشيدة استناداً إلى توافر معلومات جيدة³.

¹ - Akerlof, G. (1970). The market for lemons: quality uncertainty and the market mechanism. Quarterly Journal of Economics 84 (3), pp: 488-500.

² - Wikipedia , en.wikipedia.org

³ - يختلف مفهوم "المعلومات الكاملة" عن مفهوم "المعلومات التامة" Complete vs. perfect information ، فالمعلومات الكاملة information تشير إلى الحالة التي يتواجد فيها معلومات عن الميكل الخارجي للسوق (أو المباراة) ، بينما المعلومات التامة تشتمل على المعلومات داخل السوق ، وردود الأفعال لللاعبين الأساسيين واستراتيجياتهم ، والعوائد المتوقعة للمباراة.

إلا أن الواقع يشير إلى أن أطراف علاقة التبادل أو التعامل قد يعانون مما يسمى نقص المعلومات Incomplete Information ، وفي أوضاع أخرى يعانون مما يسمى بمشكلة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry .

وتظهر هذه المشكلة في سياق مشاكل الأصيل – العميل principal-agent problems ، وذلك عندما يملك أحد أطراف التعامل معلومات أكثر أو أفضل من الطرف الآخر ، بما يؤدي إلى حدوث عدم توازن في القوى وتضارب مصالح الأطراف ذوي العلاقة ويتولد عنده حالة من عدم اليقين ، ومن ثم حدوث انحراف في التعاملات بعيداً عن مسارها الطبيعي الأمثل. ومن أمثلة وجود هذه المشكلة ، ما يعرف باسم المخاطر الأخلاقية أو المعنوية Moral Hazard والذى يقصد به عدم قدرة الأصيل نتيجة نقص المعلومات لديه على كشف **Observe** قرارات الوكيل إلا بتکاليف كبيرة ، وعدم قدرته على معرفة أوجه القصور في المعاملات ، والمشكلة الثانية تعرف باسم الاختيار العكسي Adverse selection ، والذى يشير إلى اتخاذ قرارات عكسية في إتمام المبادرات نتيجة نقص المعلومات ، وعدم تأكيد الأصيل من أخلاقيات الوكيل وتحليه بالأمانة والصدق وبعده عن الخيانة.

وتناولت الأديبيات حلين أساسيين لهذه المشكلة ، هما : الإشارات (أو التأشير) Signaling ، والغريزة Screening. حيث قدم Michael Spence ، فكرته عن الإشارات Signaling ، حيث يرى أنه في الموقف الذي يكون هناك عدم تماثل في المعلومات ، فإنه يمكن لبعض الأفراد أن تؤشر عن ذلك من خلال نقل المعلومات إلى الأطراف الأخرى فيما يحمل من مشكلة عدم تماثل المعلومات. وبمعنى آخر هي تبين الطريقة التي يستطيع بها أحد طرف العقد توصيل المعلومات (في حال عدم تكافؤ المعلومات) إلى الطرف الآخر حول العناصر ذات العلاقة بنجاح العملية التعاقدية من خلال إعطائه إشارات معينة، فالشهادة الجامعية هي إشارة Signal إلى الحد الأدنى من المهارة والكفاءة والقدرة على التعلم ، ولكنها ليست بالضرورة أن تضمن بالفعل النجاح في الوظيفة ، لذا فإن مهمة الحوافز في العملية التعاقدية ، هو دفع الطرف الآخر إلى إرسال المؤشرات الصحيحة عن جهده وعن المعلومات الخفية لديه¹.

أما مفهوم "الغريزة" Screening ، والذي قدم بواسطة جوزيف ستجلتز Joseph E. Stiglitz ، فهو يشير إلى الموقف الذي فيه يبحث الطرف الأول الذي يعاني من نقص المعلومات ، الطرف الثاني لكي يستوحى منه المعلومات التي يحتاجه ، ويتم ذلك من خلال تجهيز قائمة للاحتمارات يقوم الطرف الثاني الاختيار من بينها.

2/ المعلومات ودورها في كفاءة عمل الأسواق ، وفعالية المؤسسات

1/2/2 المعلومات وكفاءة عمل الأسواق

يرتكز اقتصاد السوق على إعمال آليات العرض والطلب ، على أن تقوم الحكومة بدور الرقابة والمتابعة وضبط الأسواق من خلال الأجهزة الرقابية والتنظيمية المختلفة.لذا لا غنى عن وجود "المعلومات" بكميات ونوعيات مناسبة لتفعيل اقتصاد السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية للأسواق ، وضمان تدخل حكومي ورقمي فاعل لتحقيق اعتبارات العدالة الاجتماعية ، و بما ينعكس في النهاية على رفاهية ومستوى معيشة المواطنين.

فالسوق التي تخضع لظروف المنافسة الكاملة يسوده سعر واحد للسلعة يلتزم به كل بائع ومشترى ، وهناك العديد من الشروط الازمة لتحقيق المنافسة الكاملة في السوق ، منها تعدد البائعين والمشترين ، وتجانس السلعة ، وحرية البائعين

¹ - محمد على القرى ، "نظرة الحوافز : تطبيقات في الاقتصاد الإسلامي" ، www.elgari.com/article90.htm

والمشترين للدخول والخروج من السوق ، إلا أن توافر الشروط الثلاثة السابقة لا يضمن أن تتم جميع المبادرات بذات السعر ، فهذه الشروط تمثل شروط ضرورية وليس كافية ، لذا يجب إضافة شرط آخر ، وهو " العلم التام " بأحوال السوق من قبل كافة المشترين والأسوق. اي ضرورة توافر المعلومات الكاملة والمستمرة في كل عملية من عمليات البيع والشراء التي يتم إتمامها في السوق لدى كل أطراف التبادل في السوق ، بحيث يكون لدى كل طرف القدرة على التصرف السريع في اتخاذ القرار¹.

وهذا الشرط يتبع وجود سعر واحد للسلعة في السوق بحيث لا يشتري مستهلكا بأعلى منه ، حيث لا تبيع المنشاة بأقل منه ، ومن ثم تستبعد منها اي قوى احتكارية. حيث تؤدي المعلومات إلى إصدار الإشارات السعرية السليمة ، والى تحسين التقابل بين العرض والطلب ، وتقليل حالات الاحتقار. وإذا لم يتحقق هذا الشرط لن تكون السوق منافسة كاملة ، بسبب عدم استطاعة الوحدات الاقتصادية المختلفة الاستجابة للتغيرات الظروف السائدة في السوق ومنها الأسعار ، نتيجة لعدم توافر المعلومات الكاملة بأحوال السوق.

وقد أصبحت قضية الحصول على المعلومات ، وسهولة الحصول عليها ، وحرية تداولها ، ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على رجال الأعمال والمستثمرين ، حيث تعد المعلومات محددا هاما للقرارات الاستثمارية ، وتدفقات الاستثمارات الأخلاقية والعالمية ، والتي بدورها تؤثر بالإيجاب على النمو.

ونظرا لشدة التنافس بين الدول على اجتذاب الاستثمارات ، فإنها تتنافس أيضا على المعلومات ، حيث تسعى كافة الدول إلى تحسين بنيتها الأساسية ، وخاصة البنية الأساسية المعلوماتية . فالمعلومات وثيقة الصلة بالقرارات الاستثمارية ، وإعداد دراسات الجدوى الالزمة لمشروعاته. والدول التي تقوم بإنتاج معلومات إحصائية يمكن الاعتماد عليها وفي الوقت المناسب ، تستوفى الشروط الضرورية والأساسية الالزمة للنجاح في المنافسة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية.²

وبحديث بالذكر فإن علاقة المعلومات بالقرارات الاستثمارية ، لا يتوقف عما إذا كانت هذه المعلومات متاحة أم لا ، وإنما بشكل أكبر على مدى الاعتمادية على هذه المعلومات. فكلما ازدادت درجة إمكان الاعتماد على المعلومات ، كلما ازدادت ثقة المستثمرين وصناع السياسات فيما يتخذونه من قرارات. وإذا ما قدر احد المستثمرين ان المعلومات غير كافية أو لا يمكن الاعتماد عليها ، فإن القرار المحتمل نتيجة لذلك هو عدم الاستثمار. والدول التي تحقق في التنافس بشان المعلومات ، ستحتفظ أيضا في التنافس على جذب الاستثمارات. ان المعلومات وجودتها تكون هامة في القرارات الاستثمارية ، فهي تمكن من حساب التدفقات الندية ، ومعدلات العائد والمخاطر.

وإذا نظرنا لأهمية المعلومات ، وأداء سوق المال (البورصة) ، نجد أن قضية عدم تماثل المعلومات تنشر في البورصات ، لذا تسعى الأجهزة الرقابية القائمة على الإشراف على أداء البورصات في كل دول العالم إلى إصدار القوانين التي تمنع سوء استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأطراف للتربح عن طريق تداول الأسهم والسنادات المقيدة في البورصة ، وتعن تلاعب مسئولي الشركات بالأسهم ، وبعض شركات الأوراق المالية ، وكذلك تطبيق القواعد المتعارف عليها بشان الإفصاح والشفافية داخل البورصات.

¹ - محمد سلطان أبو علي ، هناء حير الدين ، " الأسعار وتحصيص الموارد " ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ص 7 ، 1979.

² - ميروص ماكون ، " حرية المعلومات : خطوة نحو عدالة قرار الاستثمار " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ص ص 10 - 25 ، 2005.

ويرى بعض الاقتصاديين إلى أن عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية الناشئة وخاصة في ظل وجود تشوّهات محلية وتعرض الاقتصادات المحلية للصدمات الخارجية لن يؤدي بالضرورة إلى التخصيص الأمثل للموارد المالية¹.

وتجدر بالذكر ، فإنه في ظل اقتصاد السوق يظل هناك دور هام للتخطيط ، إلا أن التخطيط المناسب له يسمى **بالتخطيط التأسيسي** ، والذي يتمثل جوهره في إبراز اتجاهات الاقتصاد القومي خلال الفترات المستقبلية ، وذلك من خلال إجراء الدراسات المستفيضة التي يجب أن تقوم بها أجهزة التخطيط المختلفة ، وبيان أهم الأنشطة التي يحتاج إليها الاقتصاد القومي في الفترة المقبلة التي ينصب عليها التخطيط. وإظهار الأنشطة المخصصة للقطاع الخاص وإرشاده إليها، مع إمكانية تقديم دراسات الجدوية الأولية عن هذه الأنشطة كعنصر جذب وتشجيع إضافي لتوجيه استثمارات القطاع الخاص إلى الأنشطة المنتجة. ولاشك أن المعلومات تعتبر أساسية لهذا النوع من التخطيط.

كما ان إتاحة المعلومات الكترونيا عبر الانترنت ، يكون له تأثير كبير على اقتصadiات وديناميكيات الأسواق ، فالسوق هو المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين (جانب العرض) والمشترين (جانب الطلب) و يتم من خلاله تبادل للسلع وفقاً للأسعار التي تتحدد طبقاً لطبيعة السوق. وقد كان هذا التعريف يشير في الماضي إلى انحصر السوق في بقعة محدودة ، أما اليوم وبعد إمكانية إتاحة المعلومات الكترونيا عبر الانترنت نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فقد أمكن التعامل بين البائعين والمشترين دون ما حاجة إلى التقائهم في مكان واحد رغم المسافات الطويلة التي تفضل بينهما².

2/2 المعلومات وفعالية عمل المؤسسات الحكومية

أكّدت تجارب التنمية في الدول المختلفة ان حزمة إصلاحات السوق ليست الشرط الكاف لتحقيق التنمية المرجوة والنمو المستدام ، حيث اتضح من خبرات الدول المختلفة ان نوعية المؤسسات السائدة في المجتمع لها دور اساسي وفعال في نجاح أو فشل إصلاحات السوق ، وفي التأثير على الأداء الاقتصادي للدول بوجه عام ، فالمؤسسات تساهم في وضع أسس مستقرة ومتافق عليها داخل كل مجتمع ترشد الأفراد بشأن كيفية إتمام المعاملات المختلفة ، فتضُع المعايير أو القواعد لما هو مقبول ومتوقع من سلوك الأفراد والجماعات ، وما هو غير مقبول أو غير جائز. ومن ثم فإن معرفة طبيعة المؤسسات السائدة في المجتمع تقلل من درجات عدم التقين التي يواجهها الأفراد في معاملاتهم اليومية. وقد اتضح ان الدول التي افتقرت إلى المؤسسات الاجتماعية والسياسية المناسبة لم تستطع الحفاظ على النمو والاستقرار الاقتصادي الذي حققه. وقد ظهر فرع الاقتصاد المؤسسي الجديد ، ليلقى الضوء على أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات في التأثير على الأداء الاقتصادي. ففي ظل عدم كمال المعلومات والرشادة المقيدة للأفراد ، والسلوك الانتهازي المختل تصبح هناك تكلفة إضافية مصاحبة لإتمام المعاملات المختلفة ويصبح دور المؤسسات الفعالة هو العمل على تخفيض ذلك التكلفة بما يؤدي إلى تشجيع قيام المعاملات الاقتصادية المختلفة ، وتحقيق النمو الاقتصادي ، وكفاءة تخصيص الموارد³.

¹ - Joseph E. Stiglitz , " Capital Market Liberalization, Economic Growth, and Instability " , Stanford University , 2000 , P.15.

² - رأفت رضوان ، " عالم التجارة الالكترونية " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ص ص : 25-20 ، 1999.

³ - يلاحظ ان اصطلاح المؤسسات Institutions ، المستخدم في أدبيات الاقتصاد المؤسسي الجديد ، يختلف عن المدلول الذي تشيره في ذهن الكثيرين . فالمؤسسات في الاقتصاد المؤسسي الجديد لا تشير إلى الأجهزة والهيئات القائمة في المجتمع ، وإنما يقصد بها القواعد او القيد التي يفرضها البشر على أنفسهم لتسهيل التنسيق والتفاعل بينهم . وتكون من مجموعة القواعد الرسمية كالدستور ، والقوانين ، وحقوق الملكية ، واللوائح المنظمة للشركات ، والقواعد غير الرسمية أو القواعد غير المكتوبة للسلوك الاجتماعي كالعادات ، والتقاليد ، والأعراف ، هذا بالإضافة إلى فاعلية تطبيق هذه القواعد أو درجة إزامها للأفراد.

وتعتبر المعاملات **Transactions** ، اي العلاقات الاقتصادية التي تتم بين أكثر من طرف هي محور اهتمام الاقتصاد المؤسسي الجديد ، حيث تشتهر جميع أدبياته في إدراك أن تنظيم المعاملات ينطوي على تكلفة إضافية يطلق عليها تكلفة المعاملات ، والتي تنشأ في الأساس بسبب المجهودات التي يبذلها الأفراد لحماية حقوق ملكيتهم ولضمان تمكّنهم الفعلي من حقوقهم في المعاملات المختلفة ، وبسبب وجود إطار من عدم التيقن وسلوك انتهازي محتمل من قبل الآخرين. ومن أمثلة تكاليف المعاملات تكلفة جمع المعلومات عن الشركاء التجاريين ، وتكلفة صياغة العقود ومتابعة تنفيذها ، وأيضاً التكاليف التي يتحملها الأفراد لتنفيذ الإجراءات الحكومية المطلوبة لإتمام بعض المعاملات ، مثل تكلفة تسجيل الملكيات واستخراج التراخيص.

وتلعب المؤسسات الفعالة مجموعة من الأدوار تؤدي مجتمعة إلى تخفيض تكاليف المعاملات ، ورفع كفاءة الأسواق ، وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي المستدام ، فضلاً عن علاج فشل الأسواق ، منها ما يلى: حماية حقوق الملكية والحقوق التعاقدية للأفراد من خلال نظام قانوني وقضائي فعال يضمن تطبيق العقود وكفاءة فض النزاعات ونزاهتها. و توفير المعلومات الازمة عن الأسواق والمشاركين فيها وإتاحتها للجميع. و حماية المنافسة وتشجيعها عن طريق تيسير إجراءات الدخول والخروج من الأسواق وإجراءات ممارسة الأعمال ، والتطبيق الجاد لقوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار. وتيسير إجراءات التعامل مع الهيئات الحكومية وتبسيطها.

كما أن وجود المؤسسات الفعالة يقلل من سلوك الانتفاع المجان من مجهودات الآخرين **Free Riding Behavior**، ومن ثم يسمح بعلاج فشل الأسواق في توفير السلع الجماعية ¹**Collective Goods**. وقد أوضح تقرير البنك الدولي " بناء المؤسسات من أجل الأسواق " ان بناء المؤسسات الفعالة المساندة لعمل الأسواق يجب ان يسير في الخطوات التالية :

1- تحديد الفجوة المؤسسية ، اي تحديد الوظائف الغائبة التي لا توفرها المؤسسات القائمة في المجتمع ، وذلك بمدف استكمال ما هو ناقص.

2- تحديد خصوصية كل مجتمع من حيث العادات والأعراف السائدة فيه ، والقدرة الإدارية للهيئات الحكومية ، وتكلفة خلق وصيانة المؤسسات المختلفة بالمقارنة بمستويات الدخل السائدة ، ومستوى التكنولوجيا الملائمة للمجتمع إلى آخر ذلك من العوامل المميزة لكل مجتمع . وترجع أهمية التعرف على خصوصية المجتمع إلى خطورة نقل واستيراد المؤسسات الأجنبية دون مراعاة تباين الظروف بين البلدان المختلفة، فالمؤسسات الناجحة في الدول الصناعية قد لا تتحقق نتائج مماثلة في الدول الفقيرة.

3- الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في التنمية المؤسسية مع تطبيقها لتلاءم خصوصية كل مجتمع . كما انه يمكن الأخذ بسياسة التجربة الفعلية لبعض المؤسسات المبتكرة وغير المسروقة التي يطورها كل مجتمع لتلاءم احتياجاته. ويشترط لنجاح سياسة التجربة الفعلية ان يتتصف صانعوا السياسة بالمرونة الكافية التي تسمح لهم بالتخلي عن المؤسسات غير الناجحة ، وان يتم تقدير تكاليف التجربة وموازنتها مع المنافع المحتملة منه.

¹- إيمان الشاعر ، " الاقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على إمكانيات تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري " ، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، ص 40 ، 2007.

وتلعب المعلومات دورا هاما في فاعلية الأجهزة الرقابية والتنظيمية ، حيث بحد انه بسبب وجود احتكارات أو موردين مسيطرين، فإن قد يتواجد أسعار عالية مصطنعة ، وتعزيز سلي ضار. ولذلك تتجنب حدوث مثل هذه المواقف، وتحقيق الرفاهة للمجتمع، فإن الدولة تتدخل لكي تعالج "إخفاقات" السوق. من خلال التنظيم Regulation. وذلك لإعادة ضبط الأسعار ، وتتجنب موقف سوء استعمال الأوضاع المسيطرة في السوق، وفي نفس الوقت إيجاد الظروف الضرورية لعمل الإجراءات والقوانين بغرض التحول إلى المنافسة الكاملة.

ولتأسيس جهاز التنظيم الفعال Regulator ، يجب أن يقوم بإنجاز أهدافه المختلفة ، وان يكون له أساس قانوني قوي ، وان يقلل التكاليف وإنحرافات السوق ، ويشجع على تشريع السوق ، وان يكون بسيط وعملي للمستخدمين ، ومتافق مع التنظيمات والسياسات الأخرى من خلال العمل على تجنب تداخل أو ازدواجية الأنشطة بين السلطات التنظيمية المختلفة. بالإضافة إلى ضرورة ان يكون جهاز التنظيم مستقل في ممارسة سلطاته ووظائفه المختلفة ، سواء كان هذا الاستقلال وظيفيا ، أو فنيا ، أو إداريا ، أو ماليا.هذا وتتركز وظائف المنظم في : ضمان جودة الخدمة ، وضع ضوابط السعر ، منح التراخيص والامتيازات ، ضمان التنافس الحر ، تسوية النزاع بين المؤسسات ، وأخيرا حماية المستهلك.

ولأداء هذه الوظائف بكفاءة وفعالية يتطلب الأمر جمع أقصى كمية ممكنة من المعلومات عن التكاليف وأسعار الخدمات والسلع ، بالإضافة إلى نشر المعلومات التي يحتاجها المستخدمين المختلفين. حيث أن أحد العوامل التي تعوق تنظيم الكفاء ، هو عدم تجاهس المعلومات ، فعندما تتفاوض مجموعتان وتملك إحداهما معلومات أكثر من الأخرى فإن جهاز التنظيم لا يكون لديه كل المعلومات المتاحة لمؤلاء الذين يتم تنظيمهم، وتكون الدوافع لتوفير المعلومات ضعيفة جداً، بينما تكون الدوافع لإخفاء معلومات ضارة أو تقديم معلومات مشوهة قوية. وفي هذه الحالات يصعب تصحيح عدم التجاهس هذا في المعلومات، حيث أنه من المحتمل أن يحصل جهاز التنظيم على جميع المعلومات المطلوبة للقيام بالتنظيم المطلوب (مثل الأسعار، والتكاليف ، ومستويات الطلب التي تواجه كل منتج). وحتى إذا كان الحصول على المعلومات ممكناً، فإن ذلك ينبع عنه تكلفة عالية جدا¹. هذا بالإضافة إلى انه في ظل وجود معلومات غير كاملة ، فقد تنشأ ردود فعل معاكسة بين الفاعلين الأساسيين في القطاع أو الصناعة المعنية ، لدرجة أن التأثيرات الناتجة تصبح معاكسة لما هو متوقع من تطبيق التنظيم.

كما أن للمعلومات دور هام لضمان فاعلية الجهاز المصرف ، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن ضمان وجود معلومات كاملة وحرية تداولها ، تعد من أهم وظائف مؤسسات الوساطة المالية. ذلك أن وجود حالة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين البنك (أو المدخرين) ، والمقرضين (مستخدمي الأموال) يجعل عملية التقييم الائتماني عملية باهظة التكاليف ، حيث نظراً إلى عدم القدرة على التعرف على الملاءة الائتمانية للمقرض بتكاليف معقولة ، فإن البنك يفترضون دائماً احتطاط مستوى تلك الملاءة الائتمانية ، وسوف يمتنعون عن الإقراض ، أو يشتّرون عند الإقراض معدلاً مرتفعاً من الفوائد.إن صعوبة التتحقق من نوعية المعلومات التي يتتوفر عليها البنك وعدم إمكانية ذلك إلا بعد التتحقق منها بدقة يؤدي إلى صعوبة تحويل هذه المعلومات نفسها إلى خدمة مصرافية².

¹ - الاتحاد الدولي للاتصالات ، "تنظيم الاتصالات" ، www.ituarabic.org/telecomregulaory/unit1-1-telecomregulatory.doc ،

² - Megginson, William . L. "Corporate Finance Theory". Reading, Mass., Addison – Wesley, 1997.

حيث نجد انه بسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المقترض والمقرض ، قد يتعذر الائتمان لكون أن أحد جانبي المعاملة (أغلب الظن أنه العميل) يكون لديه معلومات أكثر عن المشروع طالب الائتمان ولكن يخفيها عن الطرف الآخر (أغلب الظن هو البنك). حيث يلحاً بعض المقترضين وبالتعاون مع الآخرين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول التي يمتلكونها وخاصة العقارية بغرض الحصول على قروض بقيمة عالية ، غالباً ما يتم منح الائتمان، غير أن هذا قد ينبع عنه مشكلتان رئيسيتان هما: الاختيار السيئ للمشروعات التي يتم تمويلها ، والمخاطر الأخلاقية أو الأخلاقية.

وتتمثل إحدى الطرق التي يمكن بواسطتها تحذب مشاكل عدم تماثل المعلومات وسوء اختيار المشروعات في التمسك بالأسس الفنية والمالية لنقيم جدوى المشروعات ، صحيح أن دراسة الجدوى الاقتصادية و الفنية لا تضمن بالضرورة نجاح المشروعات، غير أنها تقلل من احتمالات الفشل وتحذب المقترضين كثيراً من مخاطر زيادة التكاليف أو استطاله مدة تنفيذ المشروعات.

وأيضاً يضمن توافر وإتاحة المعلومات ، تكوين برلمان يعبر عن - ويمثل - الشعب بشكل حقيقي ، وان يمارس أدواره التشريعية والرقابية بشكل كفء ، حيث أن إجراء انتخابات حرة وعادلة ، يتطلب إطلاع العامة على العملية السياسية بصورة ملائمة، الأمر الذي يمكن تحقيقه عن طريق توفير إمكانية الاطلاع على المعلومات وضمان حرية الإعلام واستقلاليته. وبعد ذلك يأتي دور البرلمان ، والذي يقوم بالعديد من الوظائف التشريعية والرقابية والنيابية ، فهو يصادق على التشريعات التي تقدم بها الحكومة ، وهو الذي يصدق على الموازنة والسياسة الضريبية التي تقتربها الحكومة بغية جمع الموارد المالية الالزمة وكيفية إنفاق الضرائب التي تتم جبايتها بموجب السياسات العامة¹.

وجعل البرلمان يؤدى دوره بكفاءة وفعالية ، وبما يحقق تعزيز قيم الحكم الجيد ، المتمثلة في المحاسبة والشفافية والمشاركة ، فإنه يجب أن يتوافر لأعضائه وجلانه المعلومات الجيدة والموثوقة فيها ، والتي بدونها قد يتم التشكيك في مدى قيامه بأدواره على النحو الأمثل ، وخاصة فيما يتعلق بمدى فعالية أدواته المختلفة : الأسئلة وطلبات الإحاطة ، والاستجوابات ، وجلان

البرلمان.

(3)

تقييم الأنظمة الإحصائية وحالة الإحصاءات في الدول العربية

لتقييم الأنظمة الإحصائية وحالة الإحصاءات في الدول العربية، سوف يتم تناول مدى التزام الدول العربية بالمبادئ الإحصائية الأساسية للأمم المتحدة ، وتقييم وضعها بالنسبة لأنظمة نشر البيانات طبقاً للمعيار العام (GDDS) ،

¹ - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) ، "دور البرلمان والبرلمانيين في مواجهة الفساد" ، ص 7 ، 2005

والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) ، ثم تحليل وضع الدول العربية بالنسبة لمؤشر القدرة الإحصائية Statistical Capacity Indicator .

١/٣: التزام الدول العربية بالمبادئ الإحصائية الأساسية للأمم المتحدة

قامت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بإرساء عشرة مبادئ أساسية للإحصاءات الرسمية ، وقد توصلت دراسة عن تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في بلدان الإسكوا – التي تضم عدد كبير من الدول العربية – ، من خلال مسح تضمن ستة وثلاثون سؤالاً للمكاتب الإحصائية الوطنية. حيث يوضح الجدول رقم (١) أن منطقة الاسكوا تنفذ حوالي ٧٧ في المائة من المبادئ الأساسية بشكل عام. ويتراوح هذا المعدل ما بين ٦٤ في المائة للأردن و ٩٤ في المائة لفلسطين. وأيضاً تلاحظ أن سبعة من المبادئ الأساسية العشرة لا تطبق بشكل كامل. حيث سجلت الدول العربية أقل نسبة في تنفيذ المبدأ العاشر "التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف" (٥٧ في المائة) ، وقد تبين أن كل من : المبادئ الرابع "الحيلولة دون إساءة الاستعمال" ، والسادس "السرية" ، والسابع "القوانين" فيتم تطبيقها بشكل كامل نسبياً^١.

وتعمل الأجهزة الإحصائية الوطنية ضمن إطار قانوني ، يسمى قانون الإحصاءات العامة. وطبقاً للمسح السابق ، فقد أفادت معظم الدول عن وجود برنامج عمل سنوية أو متعددة السنوات لأنشطة الإحصائية – وليس بالضرورة وجود إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات – وجدير بالذكر ، فإن هناك حوالي ١٠ دول عربية لديها استراتيجيات إحصائية^٢. وطبقاً لنتائج المسح ، فإن ثلث دول فقط قد أنشأت مجلساً أعلى للإحصاء وهي : مصر وفلسطين والجمهورية العربية السورية. وينوي كل من العراق وقطر تشكيل مجلس أعلى للإحصاء في المستقبل. وقد أفادت معظم الدول بأن مكاتبها الوطنية للإحصاء حرّة من أي تدخل سياسي في كل ما يخص وضع المنهجية وتصميم المسح ، حيث ينص قانون الإحصاء المعمول به لدى الدول على حرية الأجهزة الإحصائية واستقلاليتها في جمع البيانات ونشرها.

هذا وتلتزم الدول بإضفاء السرية على البيانات المتعلقة بأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين ، حيث تنص قوانين الدول جميعها على سرية البيانات الفردية. وأفادت معظم الدول بإمكان الاطلاع على التبويب النهائي وليس على التبويب الفردي. وأفادت معظم الدول بأنه لا يوجد برنامج تدريسي خاص بموظفي الوحدات الإحصائية في المؤسسات الحكومية، وإن وجدت فهي مخصوصة في مراكز قومية للتدريب. وترى كل من مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة أن ميزانية تدريب العاملين في الجهاز الإحصائي غير ملائمة.

جدول رقم (١) تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في دول الاسكوا

المبدأ	عدد الأسئلة	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	مجموع	نسبة الردود
												١	
		١	١	٢	٤	٢	٥	٢	٢	٤	١٣		

^١ – الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) ، "تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في بلدان الإسكوا" ، ص ٢ ، نوفمبر ٢٠٠٦.

^٢ – المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، "المبادل والتشریفات واسلوب عمل الأجهزة الإحصائية العربية" ، دمشق ، ٢٠٠٨.

البلد	عدد الردود بالإيجاب	الردود بالإيجاب	الإيجاب	البلد					
النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)	النسبة (%)					
مصر	8	3	2	2	4	2	4	2	1
العراق	7	4	2	4	2	4	2	2	-
الأردن	6	3	2	3	2	4	2	1	1
فلسطين	11	4	2	5	2	4	2	2	1
قطر	10	3	2	2	2	4	2	1	1
لسوريا	9	4	2	4	2	4	2	2	1
الإمارات	7	3	2	3	2	4	2	2	1
المجموع	58	24	12	14	25	14	28	10	4
النسبة (%)	64	71	71	0	10	10	57	71	-

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، "تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في بلدان الإسكوا" ، نوفمبر 2006.

وفي دراسة هامة قام بها المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، لدراسة واقع الأجهزة الإحصائية في الدول العربية ، توصلت - من خلال تحليل للمعلومات المقدمة من الأجهزة الإحصائية بموجب استماراة للاستبيان - إلى أن (87%) من الأجهزة الإحصائية في الدول العربية تتبع النظام المركزي في العمل الإحصائي ، وأن جميع الدول قد عملت بموجب قوانين وأنظمة تم سنها للأغراض الإحصائية وسميت بقانون الإحصاء أو قانون في شأن الإحصاء والتعداد ، كما أن (86%) من هذه الدول ينص قانونها على أن إدارة الإحصاء هي الجهة الوحيدة المسئولة عن إصدار ونشر الإحصاءات الرسمية ، على الرغم من ذلك توجد جهات رسمية أخرى تتولى إصدار إحصاءات رسمية بموجب قوانينها ، وأن (25%) فقط من هذه الإصدارات تخضع لمعايير محددة ومعتمدة مركزاً¹.

2/3: التزام الدول العربية بالمعيار العام والخاص لنشر البيانات (GDDS) ، (SDDS)

يعتبر نشر المعلومات الحديثة عن السياسات الاقتصادية والمالية والمارسات المتتبعة وكيفية صنع القرار في مختلف البلدان مطلباً أساسياً لمساعدة المستثمرين في إصدار أحكام صحيحة ، ولتمكين الأسواق من العمل بكفاءة ويسر. وفي أعقاب الأزمة المكسيكية في الفترة 1994-1995، استحدث صندوق النقد الدولي في عام 1996 معياراً خاصاً لنشر البيانات (SDDS) وذلك لإرشاد البلدان القادرة على دخول أسواق رأس المال الدولية ، والأخرى التي قد تسعى لنشر البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور ، حيث توافق البلدان المشتركة في هذا النظام على نشر بيانات مالية واقتصادية وطنية مفصلة، بما في ذلك بيانات الاحتياطيات الدولية والدين الخارجي، حسب جدول زمني معلن.

¹ - إسماعيل الدليمي وآخرون ، " دراسة واقع الأجهزة الإحصائية في الدول العربية " ، المؤتمر الاحصائي العربي الأول ، "لاتسمية بدون إحصاء" ، الأردن ، عمان ص 25 ، نوفمبر 2007.

وقد أنشئ أيضاً في عام 1997 نظام لنشر البيانات (GDDS) لإرشاد البلدان التي لم تسمح ظروفها بعد بالاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات والتي تحتاج إلى تحسين نظمها الإحصائية.

وقد انضم "نصف" الدول العربية للنظام العام لنشر البيانات (GDDS)، وهي دول : الأردن ، والكويت ، ولبنان ، وموريتانيا ، وعمان ، وفلسطين ، وقطر ، وال السعودية ، والسودان ، وسوريا ، واليمن ، وذلك من إجمالي 92 دولة على مستوى العالم. بينما انضمت ثلاثة دول عربية إلى النظام الخاص لنشر البيانات (SDDS)، وهي : مصر ، وتونس ، والمغرب ، وذلك من إجمالي 64 دولة على مستوى العالم.

3/3 : تقييم وضع الدول العربية في مؤشر القدرة الإحصائية Statistical Capacity Indicator

قام البنك الدولي بتصميم مؤشراً مركباً للقدرات الإحصائية ، يقدم إطاراً شاملاً للقدرات الإحصائية للدول النامية (144 دولة نامية) وفقاً لمجموعة من المعايير والتوصيات الدولية ، ويكون هذا المؤشر المركب للقدرة الإحصائية من مجموعة من المؤشرات الفرعية. ويعتمد المؤشر المركب على ثلاثة أبعاد ، الأول هو **المارسات الإحصائية** ، ويتناول القدرة على الوفاء بالمعايير والأساليب الإحصائية المتعارف عليها عالمياً. والثاني هو **جمع البيانات** ، ويتناول مدى دورية وتكرار التعدادات والمسوح واتكمال سجلات البيانات الأساسية. والثالث هو **إتاحة الإحصاءات** ، ويتناول مدى توافر وإتاحة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

ويوضح الجدول رقم (2) وضع الدول العربية بالنسبة لمؤشر القدرة الإحصائية الإجمالي ، ومؤشراته الفرعية بالمقارنة بالتوسط العام لعام 2007. حيث يلاحظ بالنسبة للمؤشر الكلى للقدرات الإحصائية ، ان عدد قليل من الدول العربية تحقق أداء أفضل من المتوسط العام لجميع الدول النامية ، مثل دول مصر ، والمغرب ، والأردن . بينما جاء الأداء أقل نسبياً في باقى الدول العربية. وقد احتلت مصر المرتبة الخامسة بالنسبة للمؤشر الكلى – على مستوى الـ 144 دولة نامية – حيث لم يسبقها سوى دول : أرمينيا ، ورومانيا ، وشيلي ، ولاتفيا ، وقيرغيزيا.

وبالنظر للمؤشرات الفرعية الثلاثة ، نجد ان المغرب ، ومصر ، والأردن ، وتونس تحتل المراتب الأولى في مؤشر التطبيقات الإحصائية ، بينما تحتل العراق والصومال المرتبة الأخيرة. وبالنسبة لمؤشر جمع البيانات تحتل مصر ، والمغرب مرتبة متقدمة ، بينما تأتي كل من الصومال وجيبوتي في المرتبة الأخيرة. وفيما يتعلق بمؤشر إتاحة الإحصاءات ، تسجل مصر ، والجزائر مرتبة متقدمة ، وتأتي كل من ليبيا والصومال في مرتبة متاخرة.

جدول رقم (2) مؤشر القدرات الإحصائية لعام 2007 (صفر - 100)

الدولة	المؤشر الكلى	مؤشر التطبيقات الإحصائية	مؤشر جمع البيانات	مؤشر إتاحة الإحصاءات
مصر	89	70	100	97
المغرب	79	80	80	78
الأردن	69	70	60	78
تونس	66	70	50	78

الجزائر	61	50	50	83
سوريا	57	60	40	72
جزر القمر	56	30	60	77
اليمن	56	50	40	78
العراق	51	20	60	73
لبنان	44	30	30	73
جيبوتي	37	30	10	72
السودان	34	30	-	72
ليبيا	31	30	20	43
الصومال	21	10	10	43
المتوسط العام لجميع الدول النامية	66	59	60	79

المصدر: البنك الدولي ، "مؤشر القدرة الإحصائية" ، 2007.

خلاصة الأمم: الدول العربية ليست كتلة إحصائية واحدة متجانسة في أدائها الإحصائي ، بعض الدول العربية حقق أداء إحصائي أفضل من البعض الآخر ، ولاتزال الأنشطة الإحصائية في بعض الدول العربية تعاني من مجموعة من نقاط الضعف وأوجه القصور، سواءً فيما يتعلق بجودة وتنوع المنتجات والخدمات الإحصائية والمعلوماتية ، أو بالنسبة لسلامة الإطار المؤسسي والتشريعي الذي تعمل من خلاله هذه الأنشطة ، بما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستفادة المثلثي من صناعة الإحصاء والمعلومات لمساعدة صانعى السياسات ومتخذى القرارات ، ودعم مسيرة وجهود التنمية.¹

وبشكل عام هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية ، لاستيفاء الدول العربية لكافة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي وضعتها الأمم المتحدة ، وإحداث تطويرات في مجالات التطبيقات الإحصائية ، وجمع وإتاحة الإحصاءات والمعلومات. كما أن هناك حاجة ماسة لانتهاء جميع الدول العربية من إعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات ، بما يتافق مع خطة عمل مراكش ، فضلاً عن تفعيل اللامركزية الإحصائية.

(4)

كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية

توجد مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بكفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، هذه المؤشرات هي : مؤشرات الحرية الاقتصادية ، ومؤشرات سهولة أداء الأعمال ، ومؤشرات الفساد وفاعلية الحكومة ، ومؤشرات الحكومة المؤسساتية ، وفيما يلى سوف يتم التعرف على أوضاع الدول العربية بالنسبة لهذه المؤشرات.

1/4: أوضاع الدول العربية في مؤشرات الحرية الاقتصادية

¹ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، " نحو تصميم نظام قومي للإحصاء والمعلومات في مصر : تقييم الوضع الراهن في مصر ومقترنات التطوير " ، ص 10 ، نوفمبر 2006.

تصدر مؤسسة هيريتاج فاونديشن وصحيفة "ول ستريت جورنال" الأمريكيةتين تقريرا سنويا عن اتجاهات الحرية الاقتصادية في العالم ، من خلال مؤشر مجمع من مكونات متفرعة عنه تمثل في عوامل حرية الأعمال ، التجارة ، الضرائب ، النقد ، الاستثمار ، المالية ، الملكية ، اليد العاملة ، إضافة إلى عامل مدى التحرر من الفساد المالي وحجم الحكومة.

وقد غطى تقرير عام 2008 157 دولة ، يتم تقييم أدائها من خلال أربع فئات: دول حرة وهي الدول التي تسجل بين 80 إلى 100 نقطة. ودول حرة في أغلب الأحيان وهي الدول التي تسجل بين 70 إلى 79.9 نقطة. ودول متوسطة الحرية وهي الدول التي تسجل بين 60 إلى 69.9 نقطة ، ودول غير حرة في أغلب الأحيان وهي الدول التي تسجل بين 50 إلى 59.9 نقطة ، ودول غير حرة وهي الدول التي تسجل بين صفر إلى 49.5 نقطة.

وبالنظر إلى وضع الدول العربية ، طبقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية الواردة في الجدول رقم (3) ، يلاحظ الآتي :

- 1 - لم تقع أي دولة عربية في فئة الأولى فئة الدول الحرة.
 - 2 - تقع البحرين فقط في فئة الدول الحرة في أغلب الأحيان ، وتحتل المركز الأول عربياً ، بسبب البيئة الصالحة للعمل المستند إلى نظامها المالي والمصرفي الممتاز ، بالإضافة إلى قلة الحاجز والعراقل أمام الاستثمارات الأجنبية ، وحمايتها للملكية الفكرية.
 - 3 - تقع 7 دول عربية في فئة الدول متوسطة الحرية ، وهي: الكويت ، عمان ، الأردن ، قطر ، والإمارات ، وال سعودية ، ولبنان.
 - 4 - تقع دول في فئة الدول غير الحرة في أغلب الأحيان ، وهي : تونس ، المغرب ، مصر ، الجزائر ، موريتانيا ، جيبوتي ، اليمن.
 - 5 - تقع ليبيا وسوريا في فئة الدول غير الحرة ، وان كانت ليبيا تحقق حرية جيدة في مجال الحرية النقدية والمالية ، وتحقق سوريا حرية مالية جيدة.
- وبالنسبة للمؤشرات الفرعية ، تأتي البحرين كأفضل دولة عربية في مجالات: حرية الأعمال والحرية التمويلية والملكية الفكرية ، وتأتي عمان كأفضل دولة عربية في مجال حرية التجارة ومكافحة الفساد ، وتأتي الكويت كأفضل دولة عربية في مجال الحرية المالية ، وتأتي الإمارات كأفضل دولة عربية في مجال حجم الحكومة ، وتأتي لبنان كأفضل دولة عربية في مجال الحرية النقدية ، وتأتي المغرب كأفضل دولة عربية في مجال حرية الاستثمار ، وتأتي السعودية كأفضل دولة عربية في مجال حرية العمل.

جدول رقم (3) وضع الدول العربية طبقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2007 (نقطة)

الدولة	الترتيب عام 2007	المؤشر المجمع	حرية الأعمال	حرية التجارة	حرية الحكومة	حرية النقدية	حرية الاستثمار	حرية التمويلية	الملكية ال الفكرية	حرية الفساد	الحرية من
البحرين	24	71.2	80	79.6	99.4	75.3	80.1	50	90	60	58
الكويت	41	66.6	70.7	77.2	99.9	60.7	78.8	50	50	50	47
عمان	44	66.1	56.6	83.8	98.5	52	77.5	50	50	50	79.3

الاردن	54	63.5	54.9	74.2	83.2	57.4	83.5	50	60	50	57	65.2
قطر	58	62.9	60	76.4	99.8	71.4	72.4	30	50	50	59	60
الامارات	59	62.8	49.3	75	99.9	82.3	73.6	30	40	40	62	76.1
السعودية	66	61.6	53	70.4	99.4	66.7	80	30	40	40	50	92.5
لبنان	67	61.4	56.6	77.4	93.9	64.3	88.4	30	70	30	31	72
تونس	80	59.6	78.9	71.8	73.3	78.5	80.1	30	30	30	50	54.2
المغرب	94	57.2	74.6	61	63.2	78.1	83.2	40	70	40	30	39.7
مصر	106	55.1	40.9	57.2	90.4	72.8	66.8	50	30	30	34	69
الجزائر	108	55	73.7	66	73.8	74.2	80.7	50	20	30	30	53.8
موريتانيا	126	53.6	37.5	71.4	75.5	57.4	73.9	60	50	50	30	49.8
جيبوتي	127	53.5	38.3	36.4	80.5	60	79	50	60	60	30	70.5
اليمن	128	53.2	53.5	66.4	83.2	56.2	68.2	50	30	30	27	67.6
سوريا	142	48.1	58.4	54	82.4	58.3	69	30	10	30	30	55
ليبيا	154	37	20	39.6	81.7	43.8	80.1	30	20	10	25	20

Source :The Heritage Foundation , " 2008 Index of Economic Freedom " , 2008.

٤/٢: أوضاع الدول العربية في مؤشرات سهولة أداء الأعمال

يصدر البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولي ، تقرير سنوي بعنوان " أداء الأعمال " ، وقد اشتمل تقرير عام 2008 على 178 دولة ، وبحلول التقرير من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال ، عشرة جوانب أساسية تعطى دورة حياة المشروع الاستثماري ، وهى : تأسيس الكيان القانوني للمشروع وبدء النشاط التجارى ، واستخراج التراخيص ، وتوظيف العاملين ، وتسجيل الملكية ، والحصول على الائتمان المصرى ، وحماية المستثمرين ، ونظام دفع الضرائب ، والتجارة عبر الحدود ، وإنفاذ العقود ، وأخيراً تصفية النشاط التجارى.

وفقاً للتقرير ، تختل السعودية المركز الأول عربياً في كل من المؤشر الكلى لسهولة أداء الأعمال لعام 2007 بـ 23 نقطة ، ومؤشرات : بدء المشروع ، و التعامل مع التراخيص ، و تسجيل الممتلكات . بينما تأتي الكويت في المركز الثاني في المؤشر الكلى لسهولة أداء الأعمال لعام 2007 بـ 40 نقطة ، وفي المركز الأول عربياً بالنسبة للمؤشر الفرعى الخاص بحماية المستثمرين ، و تأتي موريتانيا في المركز الأخير بـ 157 نقطة . وأيضاً تأتي عمان في المركز الأول عربياً بالنسبة للمؤشر الفرعى الخاص بتوظيف العاملين ، و تأتي لبنان في المركز الأول عربياً بالنسبة للمؤشر الفرعى الخاص بالحصول على الائتمان ، و تأتي الإمارات المركز الأول عربياً بالنسبة للمؤشر الفرعى الخاص بدفع الضرائب ، و تأتي مصر في المركز الأول عربياً بالنسبة للمؤشر الفرعى الخاص بالتجارة عبر الحدود ، و تأتي اليمن في المركز الأول عربياً بالنسبة للمؤشر الفرعى الخاص بإيقاف المشروع .

جدول رقم (4) مؤشر سهولة أداء الأعمال في الدول العربية 2007

الدولة	سهولة مارسة أنشطة الأعمال	بدء المشروع	التعامل مع التراخيص	الحصول على الائتمان	تسجيل الممتلكات	توظيف العاملين	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	إغلاق المشروع
السعودية	23	36	47	48	3	40	50	7	33	136	79
الكويت	40	121	85	68	72	39	19	8	99	99	67
عمان	49	107	130	97	15	26	64	5	104	110	59
الامارات	68	158	38	115	8	65	107	4	24	144	139
الأردن	80	133	71	84	109	45	107	19	59	128	87
لبنان	85	132	113	48	92	53	83	33	83	121	117
تونس	88	68	96	97	66	113	147	148	28	80	30
اليمن	113	175	35	158	44	63	122	84	128	41	83
فلسطين	117	166	132	68	118	103	33	22	77	125	178
الجزائر	125	131	108	115	156	118	64	157	114	117	45
مصر	126	55	163	115	101	108	83	150	26	145	125
المغرب	129	51	88	135	102	165	158	132	67	114	60
سوريا	137	169	86	158	89	126	98	127	171	171	77
العراق	141	164	104	135	40	60	107	37	175	150	178
السودان	143	95	131	135	32	140	141	60	143	143	178
جيبوتي	146	165	92	135	131	130	173	51	66	159	126
جزر القمر	147	145	56	158	84	158	122	46	119	152	178
موريطانيا	157	167	142	115	52	117	141	171	152	89	143

المصدر : البنك الدولي ، " تقرير ممارسة الأعمال 2008 " 2008 .

3/4: أوضاع الدول العربية في مؤشرات الفساد وفاعلية الحكومة

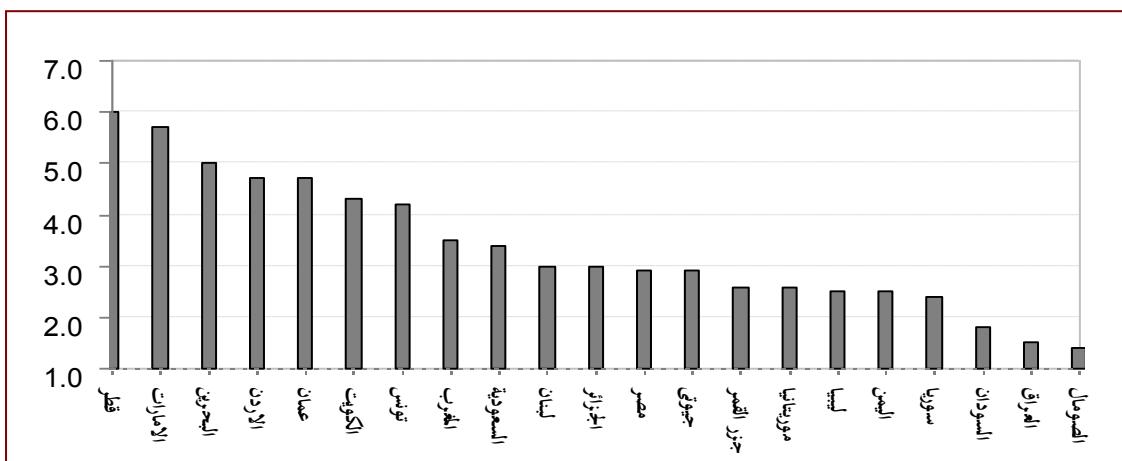
1/3/4: مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index)

يصدر مؤشر مدركات الفساد من قبل منظمة الشفافية الدولية ، ويهدف إلى قياس ظاهرة الفساد وتقديم مستويات الفساد في مختلف بلدان العالم ، وهو مؤشر مركب يعتمد على عدد من التغيرات الناتجة عن عمليات مسح تجريها مختلف المنظمات في دول العالم، ويعكس المؤشر آراء صانع القرار وبصفة خاصة أصحاب الأعمال والأكاديميين والمحليين من جميع أنحاء العالم، ويقوم المؤشر بترتيب بلدان العالم وفقاً لدرجة الفساد ومدى انتشاره في الدول المختلفة. ويصدر المؤشر بصفة دورية سنوية ، ويقوم المؤشر بترتيب 179 دولة على مستوى العالم، وتتراوح قيمة المؤشر من الصفر

(أعلى درجات تفشي الفساد ، أو فاسد جداً) إلى عشر نقاط (حالة عدم وجود فساد تماماً) حيث تدرج الدول الأقل نقاطاً باعتبارها من الدول الأكثر فساداً بين الدول المضمنة في المؤشر.

ويوضح الشكل البيان رقم (1)، ان مؤشر مدركات الفساد سجل اقل من 5 نقطة في جميع الدول العربية ، باستثناء دول : قطر ، والامارات ، والبحرين.

الشكل البيان رقم (1) مؤشر مدركات الفساد (CPI) للدول العربية لعام 2007



المصدر : منظمة الشفافية العالمية ، " مؤشر مدركات الفساد لعام 2007 "، 2008

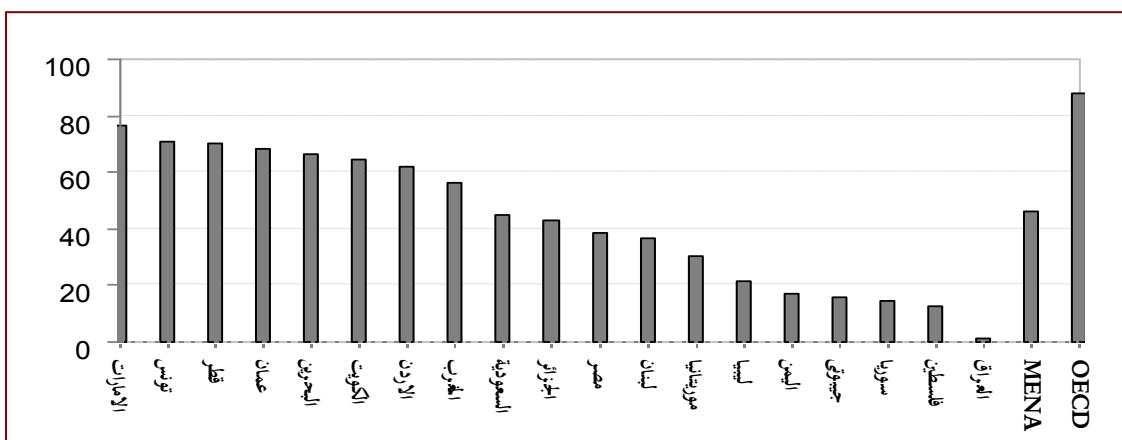
2/3/4: مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness)

يعد مؤشر فاعلية الحكومة ، من أهم مؤشرات الحكومة الستة التي يقوم بإصدارها البنك الدولي ، والتي تغطي 212 دولة على مستوى العالم ، وهو يقيس نوعية الجهاز البيروقراطي، وحجم تكاليف المعاملات، ودرجة استقرار الحكومة ، ونوعية الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة. ويعتمد البنك الدولي في صياغته لمؤشرات الحكم الجيد على تعريف شامل للحكم الجيد بأنه مجموعة التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما ، ويتضمن هذا التعريف كل من : العملية التي يتم بها اختيار الحكومة ، والقدرة الفعالة للحكومة على صياغة وتنفيذ السياسيات المتعددة، واحترام كل من الأفراد والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم¹.

وتتراوح قيمة المؤشر بين (صفر و 100) ، وتمثل القيم الأكبر تحسيناً في أداء الدولة ، ويتناول الشكل البيان رقم (2) ترتيب الدول العربية ، حيث يلاحظ ان دول : الامارات ، وتونس ، وقطر تتمتع بفاعلية حيدة للحكومة ، بينما تعانى سوريا ، وفلسطين ، والعراق من أداء اقل نسبيا. وان كانت كافة الدول العربية تتأخر عن وضعية دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

¹ - Daniel Kaufmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi , " Governance Matters VI: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996-2006 " , The World Bank , July 2007.

الشكل البياني رقم (2) مؤشر فاعلية الحكومة للدول العربية لعام 2006



SOURCE : World Bank , " Governance & Anti-Corruption , WGI 1996-2007 Interactive ".

4/4: مؤشرات الحكومة والأخلاقيات المؤسسية

ينشر البنك الدولي مجموعة من المؤشرات تدرج تحت مسمى مؤشرات الحكومة والأخلاقيات المؤسسية ، وهي : مؤشر الحكومة المؤسسية ، ومؤشر الفعالية القضائية /القانونية ، ومؤشر أخلاقيات القطاع العام ، ومؤشر الأخلاقيات المؤسسية ، ومؤشر الفساد المؤسسي القانوني ، ومؤشر الفساد المؤسسي غير القانوني. وتتراوح قيم هذه المؤشرات بين (صفر و 100) ، وتمثل القيم الأكبر تحسناً في أداء الدولة. ويوضح الجدول رقم (5) أوضاع سبعة دول عربية بالنسبة لهذه المؤشرات ، حيث احتلت الإمارات المركز الأول في مؤشرات : ومؤشر الفساد المؤسسي القانوني ، ومؤشر الفساد المؤسسي غير القانوني ، ومؤشر أخلاقيات القطاع العام ، ومؤشر الأخلاقيات المؤسسية. وسجلت الأردن المركز الأول في مؤشر الفعالية القضائية /القانونية. واحتلت البحرين المركز الأول في مؤشر الحكومة المؤسسية. بينما تعانى الجزائر من أوضاع متاخرة نسبياً في هذه المؤشرات الستة.

جدول رقم (5) مؤشرات حوكمة وأخلاقيات المؤسسات - عام 2004

الدول	مؤشر المؤسسية القانوني غير القانوني	مؤشر الفساد المؤسسي القانوني	مؤشر الأخلاقيات المؤسسية	مؤشر أخلاقيات القطاع العام	مؤشر الفعالية القضائية /القانونية	مؤشر الحكومة المؤسسية
الامارات	77.8	68.2	73.0	76.2	66.9	48.7
الأردن	66.9	59.4	63.2	58.8	67.0	38.1
البحرين	66.9	52.3	59.6	57.3	57.2	52.4
تونس	65.6	48.8	57.2	62.0	65.1	46.0
مصر	49.2	40.4	44.8	35.0	46.9	49.3

34.4	31.8	27.0	39.4	39.3	39.4	الجزائر
43.5	52.2	46.1	37.5	28.6	46.3	المغرب

Daniel Kaufmann , "Corruption, Governance and Security: Challenges for the Rich Countries and the World" , in "Global Competitiveness Report 2004/2005" , September, 2004.

خلاصة الأمر : أظهرت مؤشرات قياس كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، ان بعض الدول العربية – وخاصة الدول العربية صغيرة الحجم ، ودول مجلس التعاون الخليجي – حققت وضعًا جيدا ، بالمقارنة بباقي الدول العربية.

(5)

العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات في الدول العربية

للتعرف على طبيعة العلاقة بين المعلومات وكفاءة عمل الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، سوف يتم حساب معاملات ارتباط الرتب بين مؤشر القدرة الإحصائية ، ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية السابق عرضها في الفصل الثاني والثالث من الدراسة ، وكذلك سوف يتم رسم " نقاط الانتشار " بينهما .
ويوضح الجدول رقم (6) ترتيب الدول العربية ، طبقاً لمؤشرات القدرة الإحصائية ، ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات ، والذي يتبيّن منه أن مصر تحل المركز الأول في مؤشر القدرة الإحصائية ، والحكومة المؤسسيّة ، وذلك من

ضمن 10 دول عربية. بينما تحل الأردن المركز الأول في مؤشر الحرية الاقتصادية ، وأداء الأعمال ، ومدركات الفساد. وتحتل تونس المركز الأول في مؤشر فاعلية الحكومة¹.

جدول رقم (6) ترتيب الدول العربية في مؤشرات القدرة الإحصائية ، وكفاءة الأسواق والمؤسسات
(الترتيب الأقل = وضع أفضل)

الدولة	مؤشر القدرة الإحصائية	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر أداء الأعمال	مؤشر فاعلية الحكومة	مؤشر مدركات الفساد	مؤشر المؤسسة
الجزائر	5	6	5	4	4	5
جيبوتي	-	8	9	9	6	-
مصر	1	5	6	5	7	1
الأردن	3	1	1	2	1	3
لبنان	-	2	2	6	5	-
موريطانيا	-	6	7	10	8	-
المغرب	2	4	7	3	3	2
سوريا	4	10	8	10	10	10
تونس	-	7	3	4	1	-
اليمن	-	6	9	8	9	-

المصدر : من إعداد الباحث ، بالاستناد إلى الجداول السابق عرضها في الدراسة.

ويوضح الجدول رقم (7) معاملات ارتباط الرتب بين مؤشر القدرة الإحصائية ، ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات ، حيث يتبيّن ان مؤشر القدرة الإحصائية يرتبط ايجابيا بشكل قوي نسبيا مع مؤشر فاعلية الحكومة ، والحكومة المؤسسة ، بينما يرتبط ايجابيا بشكل ضعيف نسبيا مع مؤشرات : الحرية الاقتصادية ، ومدركات الفساد ، وأداء الأعمال.

جدول رقم (7) معاملات ارتباط الرتب بين مؤشر القدرة الإحصائية ،

ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات

المؤشر	قيمة معامل الارتباط
مؤشر الحرية الاقتصادية	0.45
مؤشر أداء الأعمال	0.16
مؤشر فاعلية الحكومة	0.71
مؤشر مدركات الفساد	0.44
مؤشر الحكومة المؤسسة	0.70

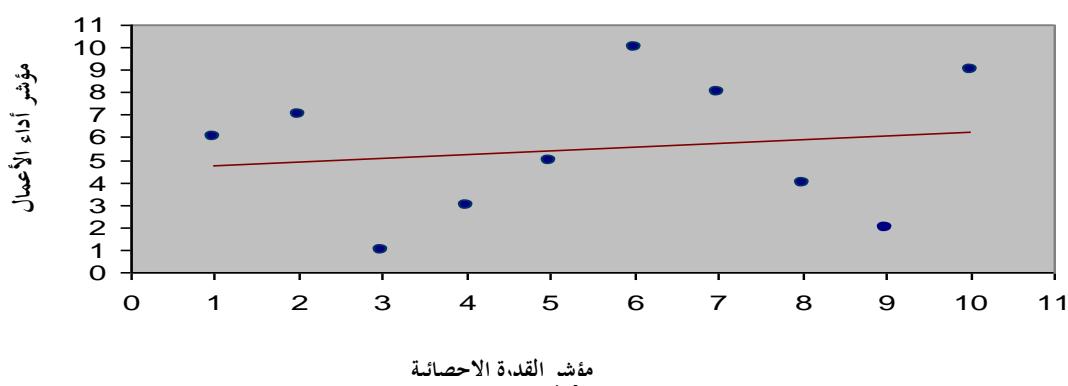
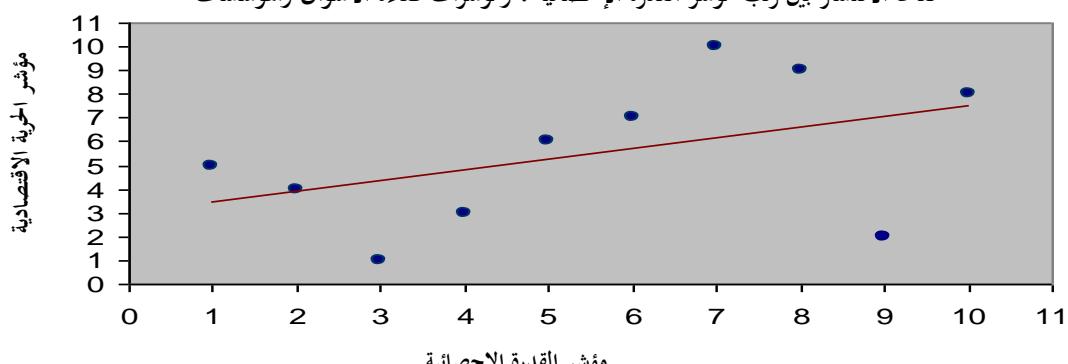
¹ - تم تضمين الدول العربية التي تواجد في مؤشر القدرة الإحصائية ، واستبعاد الدول العربية الأخرى. والترتيب يوفر تمييز لقيم المؤشرات المختلفة.

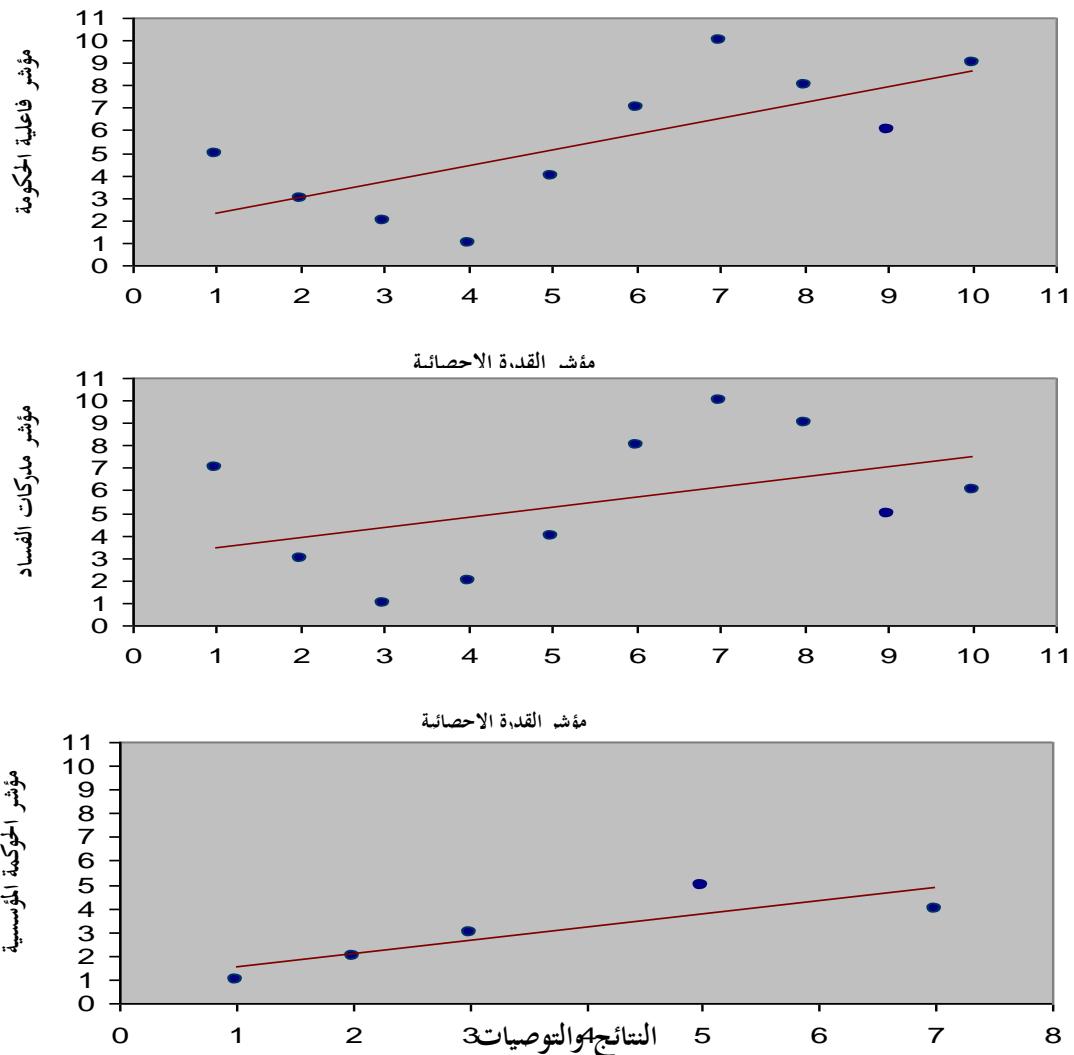
ان النتيجة السابقة تستند إلى تحليل جزئي مبسط و مباشر ، الا انه من المعروف ان مؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات تتأثر بمجموعة من المحددات اقتصادية و مؤسسية و تنظيمية أخرى بخلاف محمد الإحصاء والمعلومات ، كما أن معاملات الارتباط السابقة تخفي الآثار غير المباشرة بين مؤشر القدرة الإحصائية و مؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات ، يعنى ان مؤشر القدرة الإحصائية قد يرتبط بشكل قوى و مباشر بمؤشر فاعلية الحكومية ، وهذا الأخير قد يؤثر بالإيجاب على مؤشرات الحرية الاقتصادية وأداء الأعمال ، وهكذا.

ومن خلال رسم " نقاط الانتشار " بين مؤشر القدرة الإحصائية ، ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات ، يتبيّن وجود علاقة طردية موجبة تتباين قوتها من مؤشر لأخر ، وذلك على النحو الذي توضحه الأشكال البيانية التالية

خلاصة الأمر : على الرغم من أن كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية تتأثر بمجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية – بخلاف دور الإحصاءات والمعلومات – ، إلا أن القدرات الإحصائية والمعلوماتية لها اثر هام مباشر على فعالة اداء الحكومة ، حوكمة المؤسسات ، وربما بشكل غير مباشر على كفاءة وفعالية الأسواق متمثلة في الحرية الاقتصادية وأداء الأعمال.

نقاط الانتشار بين رتب مؤشر القدرة الإحصائية ، ومؤشرات كفاءة الأسواق والمؤسسات





تعتبر المعلومات مكوناً رئيسياً هاماً لتفعيل مفاهيم اقتدار يترافق مع أن يتزايد الطلب المحتمل والحاصل على المعلومات بمعدلات متتسارعة ، خاصة في ضوء عولمة الأسواق وتحرير التدفقات السلعية والرأسمالية ، والزيادة المحتملة في التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتوسيع حجم القطاع الخاص في المجتمع. وفي ضوء الارتباط الوثيق بين المعلومات وكفاءة الأسواق والمؤسسات ، سعى فرع "اقتصاديات المعلومات" إلى تلافي "النقص" الذي يحدث في توافر المعلومات بالكمية والكيفية المطلوبة ، لإتمام التبادلات والمعاملات في الأسواق بين الأطراف المختلفة ، من خلق "الحوافر" والدافع لديهم للإفصاح عن هذه المعلومات ومقابل وصولها ، بما يحقق تعظيم المنافع لكافة الأطراف ويراعي الكفاءة الاقتصادية ، والتخصيص الأمثل للموارد. وقد اتضح أن للمعلومات دور هام في تنشيط المنافسة في الأسواق ، والقضاء على حالات الفشل التي قد تعترضها ، وكذلك تبين أن للمعلومات دوراً هاماً لقيام الحكومة بدور المنظم لأحوال السوق من خلال مؤسساتها التنفيذية والرقابية المختلفة ، فضلاً عن أهميتها بالنسبة لقرارات الاستثمار وجذب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة. كما تساعد توافر المعلومات وضمان وصولها المتكافئ بين الأطراف على حسن إدارة الائتمان وتمويل المشروعات على أساس مدرسة من الإفصاح والشفافية ، سواء من خلال البورصات أو الجهاز المركزي.

وقد اشارت العديد من دراسات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، إلى ان الدول العربية ليست كتلة إحصائية واحدة متجانسة في أدائها الاحصائي ، فبعض الدول العربية حقق أداء احصائي أفضل من البعض الآخر ، والبعض لديه استراتيجيات وطنية للإحصاء ، وقانون للإحصاء ، إلا أن بعض الدول العربية يحتاج إلى إحداث تطوير في المنظومة الإحصائية ، ولاتزال الأنشطة الإحصائية في بعض الدول العربية تعانى من مجموعة من نقاط الضعف وأوجه القصور، سواءً فيما يتعلق بجودة وشمول المنتجات والخدمات الإحصائية والمعلوماتية ، أو بالنسبة لسلامة الإطار المؤسسى والتشرعي الذى تعمل من خلاله هذه الأنشطة ، بما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستفادة المثلثى من صناعة الإحصاء والمعلومات لمساعدة صانعى السياسات ومتخذى القرارات ، ودعم مسيرة وجهود التنمية.

وأظهرت مؤشرات قياس كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، ان بعض الدول العربية - وخاصة الدول العربية صغيرة الحجم ، ودول مجلس التعاون الخليجي - حققت وضعاً جيداً ، بالمقارنة بباقي الدول العربية.

وأيضاً تبين انه على الرغم من أن كفاءة الأسواق والمؤسسات في الدول العربية تتأثر بمجموعة من المحددات الاقتصادية والمؤسسية والتشرعية ، إلا انه يعتقد أن القدرات الإحصائية والمعلوماتية لها اثر هام ورئيسى على كفاءة وفعالية الأسواق والمؤسسات في الدول العربية ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتعتقد الدراسة أن الدول العربية إذا ما قامت بإجراء تحسينات في منظومة الإحصاء والمعلومات ، فإن ذلك سوف يعود بالإيجاب وبشكل قوى على كفاءة الأسواق والمؤسسات بها ، وخاصة في الحالات التالية :

1. استكمال باقى الدول العربية جهودها نحو إعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات والمعلومات. مع ضرورة توجيه صانعى السياسات الإحصائية في الدول العربية ، نحو إتباع مبدأ لامركزية النظام القومى للإحصاء والمعلومات ، لتحقيق المزيد من الكفاءة والفاعلية له.

2. ضرورة إدماج القطاع الخاص في صناعة الإحصاء والمعلومات في الدول العربية ، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً بارزاً في مجتمع المعلومات، حيث أنه هو المصدر الاساسى للبيانات في ظل اقتصاد السوق، وفي نفس الوقت هو المستهلك الجزء الكبير من البيانات، والمستثمر الرئيسي في التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات.

3. تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة على جميع الأنشطة الإحصائية في الدول العربية.
وختاماً ، فإن توافر المعلومات والإحصاءات " الكاملة " ، سوف يمكن الدول العربية من : تحسين التنافسية ، وتقليل تكلفة المعاملات ، وإعداد الخطط والسياسات بشكل موضوعي ، والوقوف على أداء واجهات المؤسسات المختلفة.

(7)

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. البنك الدولي ، " تقرير ممارسة الأعمال 2008 "، 2008.
2. إيمان الشاعر ، " الاقتصاد المؤسسي الجديد مع التركيز على إمكانيات تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصرى " ، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، 2007.
3. إسماعيل الدليمي وآخرون ، " دراسة واقع الأجهزة الإحصائية في الدول العربية " ، المؤتمر الاحصائي العربي الأول ، "الاتسنية بدون إحصاء" ، الأردن ، عمان ، نوفمبر 2007.
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، " تقييم الاحتياجات في مجال بناء قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية في بلدان الإسكوا " ، نوفمبر 2006.
5. الأمم المتحدة ، " دليل التنظيم الإحصائي: تشغيل الوكالات الإحصائية وتنظيمها "، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، الطبعة الثالثة، 2004، نيويورك.
6. الاتحاد الدولي للاتصالات ، " تنظيم الاتصالات " ، www.ituarabic.org/telecomregulatory/unit1-1-telecomregulatory.doc

7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية، "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية"، اللجنة الإحصائية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
8. البنك الدولي ، "الحكم الجيد للدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط " 2002.
9. آمان (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة) المؤتمر الوطني لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني: توصيات وأوراق عمل ، رام الله، 2003.
10. آمان (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة) ، " حرية المعرفة والاطلاع أساس الشفافية والمساءلة" ، شباط ، 2006.
11. المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية ، "الحكومة الشفافة : تيسير وصول العموم إلى معلومات الحكومة " ، واشنطن ، الولايات المتحدة الأمريكية ، 2005.
12. رأفت رضوان ، " عالم التجارة الالكترونية " ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 1999.
13. جون د.سوليفان ، " الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
14. جيهان احمد رشتي ، " حرية الوصول إلى المعلومات وفرض السرية " ، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل العربية الإقليمية حول تأثير هيكل الملكية وتداول المعلومات على حرية الصحافة في العالم العربي ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2005.
15. صندوق النقد الدولي ، " ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية " ، 1999.
16. طارق نوير ، " تعزيز القدرات الإحصائية والحكمة الرشيدة : حالة مصر " ، المؤتمر الاحصائي العربي الأول ، "التنمية بدون إحصاء" ، الأردن ، عمان ، نوفمبر 2007.
17. يوسف فلاح ، اطار بناء القدرات الاحصائية في الدول العربية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
18. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، " نحو تصميم نظام قومي للإحصاء والمعلومات في مصر : تقييم الوضع الراهن في مصر ومقترنات التطوير " ، نوفمبر 2006.
19. معهد التخطيط العربي، "ندوة مشكلات تدفق المعلومات لخدمة التخطيط واتخاذ القرارات في الأقطار العربية" القاهرة، 1995.
20. منتدى PARIS 21 "دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات" ، نوفمبر 2004.
21. منتدى PARIS 21، "تقرير منتدى تعزيز القدرات الإحصائية العربية الأردن" ، سبتمبر 2003
22. منتدى PARIS 21 ، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، " العد العكسي للفقر : دور الإحصاءات في التنمية العالمية " ، 2006.
23. منتدى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية للقرن 21، "دليل لوضع خارطة طريق لإعداد إستراتيجية وطنية للإحصاء" منتدى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية للقرن 21.
24. محمد الغمرى ، " قوانين حرية المعلومات في مصر ، وأثرها على حرية الرأى والتعبير ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2005.

25. محمد على القرى ، "نظريّة الحوافر : تطبيقات في الاقتصاد الإسلامي " ،
www.elgari.com/article90.htm
26. محمد سلطان أبو علي ، هناء خير الدين ، "الأسعار وتخصيص الموارد " ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية
.1979 .
27. ميروس ماكوبين ، " حرية المعلومات : خطوة نحو عدالة قرار الاستثمار " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ،
.2005

المراجع الأجنبية :

1. Aboody, David, and Baruch Lev (Dec. 2000). "Information Asymmetry, R&D, and Insider Gains". *Journal of Finance*, 9 (6).
2. Akerlof, G. (1970). The market for lemons: quality uncertainty and the market mechanism. *Quarterly Journal of Economics* 84 (3), 488-500.
3. Birchler, U.W., and M. Bütler (2007). *Information Economics*. London, Rout ledge. ISBN 978-0415373463.
4. Christopher Scott (2005), "The role of statistics in evidence- based policy-making", PARIS21.
5. Daniel Kaufmann, Art Kraay, and Massimo Mastruzzi , " Governance Matters V: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996-2005 " , The World Bank , September 2006.
6. en.wikipedia.org\wiki\market economy.
7. Fantom, Neil, "The Marrakech Action Plan for Statistics: Helping to Improve Statistical Capacity in Africa", Development Data Group, The World Bank.
8. G. Bamberg and klaus Spremann (Edit) *Agency Theory , Information and Incentives* Berlin , Springier - Verlag 1987 .
9. Maasoumi, Esfandiar (1987). "Information theory," The New Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 2, pp. 846-51.
10. Richard Bolling (1956), "The Role of Statistics in Shaping Economic Policy", The American Statisticians, June, pp. 7-9.
11. Roger Edmunds (2005), "Models of Statistical Systems", PARIS21.
12. The Marrakech Action Plan for Statistics (2004), "Better Data for Better Results an Action Plan for Improving Development Statistics", Presented to the Second International Roundtable on Managing for Development Results, Marrakech, Morocco, February 2004.
13. Spence, A.M.: "Job Market Signaling", *Quarterly Journal of Economics* 83 (1973), pp. 355-377.
14. Stigler, George J. (1961). "The Economics of Information," *Journal of Political Economy*, June. (JSTOR))

- 15.Stiglitz, Joseph E. (2000). "The Contributions of the Economics of Information to Twentieth Century Economics," Quarterly Journal of Economics, 115(4) , pp. 1441-1478.
- 16.Stiglitz, Joseph E., " Capital Market Liberalization, Economic Growth, and Instability " , Stanford University , 2000.
- 17.S. Ross , "The Economic Theory of agency : The Principals problem " , American Economic Review 63 !1973) 134-139.
- 18.The Committee for the Coordination of Statistical Activities, "Principles Governing International Statistical Activities", UN, September 2005.
- 19.The Heritage Foundation , " 2008 Index of Economic Freedom " , 2008.